

كلمة السيدة مرفت تلاوي،  
الأمين التنفيذي للإسكوا والمنسق الحالي  
للجان الإقليمية في الحوار الرفيع المستوى  
للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية  
نيويورك، 29-30 تشرين الأول/أكتوبر 2003

سيدي الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات المندوبين،

يشرفني، بصفتي المنسق الحالي للجان الإقليمية، أن ألقى هذه الكلمة نيابة عن لجان الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية الخمس، وهي اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

بناء على طلب الجمعية العامة في شهر آب/أغسطس وعلى طلب كل من لجاننا الإقليمية، اشتركت كل اللجان الإقليمية بشكل وثيق في عملية تمويل التنمية في المرحلة التحضيرية لمؤتمر مونتييري وكذلك في مرحلة متابعة ذلك المؤتمر. وتواصل اللجان نشاطها دعما للدول الأعضاء فيها من أجل إجراء مفاوضات ناجحة خلال جولة الدوحة ولتسهيل نيل العضوية في منظمة التجارة العالمية بالنسبة إلى البلدان النامية التي مازالت خارج إطار تلك المنظمة. وربما يكون الأهم أن اللجان الإقليمية، بسبب القدرات المتعددة التخصصات لديها، تحتل موقعا جيدا وفريدا لدمج أعمال تنفيذ توافق مونتييري مع تنفيذ المؤتمرات العالمية الأخرى، لاسيما قمة جوهانسبرغ، واعتبار هذه العملية حقا خطة للتنمية.

سيدي الرئيس،

كما تعرفون، فإن التحاليل العالمية، وإن كانت هامة بحد ذاتها، كثيرا ما تقدم صورة غير مكتملة وتخفي بعض الحقائق القاسية، ومن ثم ضرورة اتباع نهج إقليمية ودون إقليمية. والقرب من الميدان يساعدنا أيضا على الاضطلاع بتحليل أعمق وتسهيل تبادل التجارب على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي.

وكما يشير إليه التقرير الحالي للأمين العام عن إعلان الألفية، فقد شهد 37 من أصل 66 بلدا أتيحت عنها البيانات ارتفاعا في معدلات الفقر خلال التسعينات. وقد ازداد الوضع سوءا في العديد من البلدان النامية بسبب التباطؤ الأخير في الاقتصاد العالمي. فباستثناء شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، تقاوم الفقر في كل منطقة من المناطق الأخرى. وحتى في المناطق الآسيوية التي كان وضعها أفضل نسبيا، بقي العديد من جيوب الفقر على حاله أو ازداد سوءا بالمعنى المطلق.

لقد تم التأكيد على التجارة بوصفها محرك النمو في توافق مونتييري. ومن الهام إلى أقصى حد تحسين نفاذ البلدان النامية إلى الأسواق. وهذا يستوجب، بشكل خاص، إلغاء الإعانات المالية المشوهة للتجارة وتخفيض تدابير الدعم للزراعة في البلدان المتقدمة. أما فيما يتعلق بالتعاون المالي، فمن الجلي أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي رفعها بشكل ملحوظ من مستوياتها الحالية حتى تكون هناك فرصة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

والواقع أن تمويل احتياجات التنمية، والاستثمار، والأهم من ذلك كله، فرص التجارة، لا يذهب منها الشيء الكثير إلى المناطق النامية، لسوء الحظ. فتقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقيد بأن صافي تحويلات الموارد إلى تلك المنطقة سيكون سلبيا للسنة الخامسة على التوالي. وفي أفريقيا، تظهر بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن 80 سنتا من كل دولار تدفق إلى أفريقيا عادت وتدفقت إلى الخارج بسبب هروب رؤوس الأموال في العام نفسه، مما يوحي بوجود هروب واسع النطاق لرؤوس الأموال تغذيه الديون. وكانت حصة جنوب آسيا من الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي العالم، ولم توزع إلا على عدد محدود من القطاعات هي النفط والغاز والسياحة. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت كل المناطق النامية مستويات دين عام في ارتفاع مستمر، وفي ذلك دلالة هامة على تضيق إمكانية التصرف من حيث السياسة العامة. المدخرات الوطنية والاستثمارات الأجنبية وكذلك معدلات النمو بصفة عامة إنخفضت نتيجة الصراعات والحروب وعدم الاستقرار السياسي.

غير أن هناك بعض المبادرات الإيجابية الجديدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ففي حزيران/يونيو 2003، اتفق 11 مصرفا مركزيا من آسيا والمحيط الهادئ على تجميع 1 مليار دولار من احتياطياتها من العملة الأجنبية لإنشاء الصندوق الآسيوي للأوراق المالية. ومنذ ذلك الوقت، يعمل وزراء المالية في تلك البلدان على التخطيط لإنشاء أسواق أسهم بالعملة المحلية لتسخير المدخرات الهائلة في تلك المنطقة للاستثمار. وفي أفريقيا، وفي إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، حصلت الجهود التي تبذلها البلدان لإيجاد مناخ يمكن من تحقيق التنمية المستدامة على مزيد من الزخم. كما بدأت عدة بلدان أفريقية في تطوير أسواق رأس المال بنجاح. وكانت أمريكا اللاتينية رائدة في القيام بتجارب ناجحة متبعة طرقا ابتكارية في معالجة مشكلة المعاشات التقاعدية التي تترصد معظم بلداننا، النامية منها والمتقدمة. البنوك العربية وصناديق التنمية قاموا بزيادة تمويلهم للمشاريع الضخمة ومشاريع البنى التحتية في منطقة الإسكوا.

وفي كل إقليم وشبه إقليم، تكتسب عمليات التكامل الاقتصادي زخما جديدا. وهناك اعتراف أكبر بأن النظام الذي يعتمد على شبكات المؤسسات العالمية والإقليمية هو أكثر كفاءة وفي الوقت ذاته أكثر إنصافا. والأمم المتحدة توفر القاعدة المثالية لهذا النظام.

يجب علينا أن نعمل على إحداث زخم جديد لتسريع وتيرة التنمية على كل المستويات، الوطني والإقليمي والعالمي. ولكن يجب أن نبقى مصالحي واحتياجات البلدان النامية في المقدمة. ونحن بحاجة إلى زيادة تدفق الموارد المالية إلى البلدان النامية بشكل كبير، سواء من المساعدة الإنمائية الرسمية أو من رؤوس الأموال الخاصة، وفي الوقت نفسه إزالة القيود المفروضة على صادراتها، خصوصا من المنتجات الزراعية.

في الختام، أود أن أشير إلى أن متابعة توافق مونتيري تمثل بالنسبة إلينا جميعاً في اللجان الإقليمية الخمس نشاطا مركزيا ذا أولوية عليا في برامج العمل لفترة السنتين 2004-2005. كما أن اللجان الإقليمية تعطي أولوية عليا للأهداف الإنمائية للألفية وللتكامل الإقليمي. وسنواصل العمل بجدي في كل هذه المجالات، وكذلك في مجال المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية وذلك من خلال التحليل المتعمق، وبناء القدرات، وتبادل أفضل الممارسات وتبادل التجارب، وتقديم الخدمات الاستشارية وتشجيع الحوار في مجال السياسة العامة. باختصار، تنوي اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة أن تظل "وفية لتعهداتها".

شكرا سيدي الرئيس.